تصنيف النظريات اللسانية:

تعددت النظريات اللسانية وتباينت واختلفت وسائلها وأهدافها وتوجهاتها بسبب اختلاف اتجاهات العلماء ورؤيتهم التحليلية للغة، فالباحث يختار المنهج الذي يراه ملائما لتحقيق أهدافه من تحليل اللغة. ففي الربع الأول من القرن العشرين حصلت الدراسة اللغوية على الشرعية العلمية بفضل فريديناند دي سوسير، حيث أصبحت دراسة اللغة تتم وفق منهج علمي وصفي اني يتوخى الشمول والدقة وعدم التناقض.

ومن أولى النظريات اللسانية النظرية البنيوية التي تأسست انطلاقا المبادئ التي أرساها دي سوسير في كتابه "محاضرات في علم اللغة" سنة 1916، والتي تعتبر حجر الأساس في التأسيس للسانيات كعلم حديث، وقد تأثر العديد من العلماء بآراء ومبادئ سوسير سواء بالاتفاق أو الاختلاف معها، وهذا أدى إلى نشأة العديد من النظريات اللسانية جديدة من بينها النظرية الغلوسيماتيكية التي تأسست على يد يلمسليف وبروندال سنة 1931. والنظرية الوظيفية التي انبثقت عن حلقة براغ بزعامة تروبتسكوي، ورومان جاكبسون، واندريه مارتينيه.

فالنصف الأول من القرن العشرين تميز بالمنهج الوصفي البنيوي الشكلي، وقد نشأت البنيوية الأمريكية وتطورت على نحو مستقل عن النظريات اللسانية الأوربية، ومن أهم أعلامها فرانز بواز وادوارد سابير، وليوناردو بلومفيلد، صاحب النظرية التوزيعية. وقد شهد النصف الثاني من القرن العشرين ظهور النظرية التوليدية التحويلية وصاحبها تشومسكي، والذي انتقل من عملية وصف اللغة إلى عملية التفسير.

وخلافا للبنيوية، وسدا لثغرات التوليدية التحويلية ظهرت في نهاية السبعينيات نظرية جديدة تقوم على مراعاة الوظيفة التواصلية الإبلاغية للغات الطبيعية، وهي نظرية النحو الوظيفي لصاحبها اللساني الهولندي سيمون ديك.

وباعتماد معيار(الوظيفية) تمت إعادة تصنيف النظريات اللسانية إما بوصفها نظريات وظيفية أو غير وظيفية (صورية)

وذلك حسب المخطط التالي الذي اعتمده أحمد المتوكل:

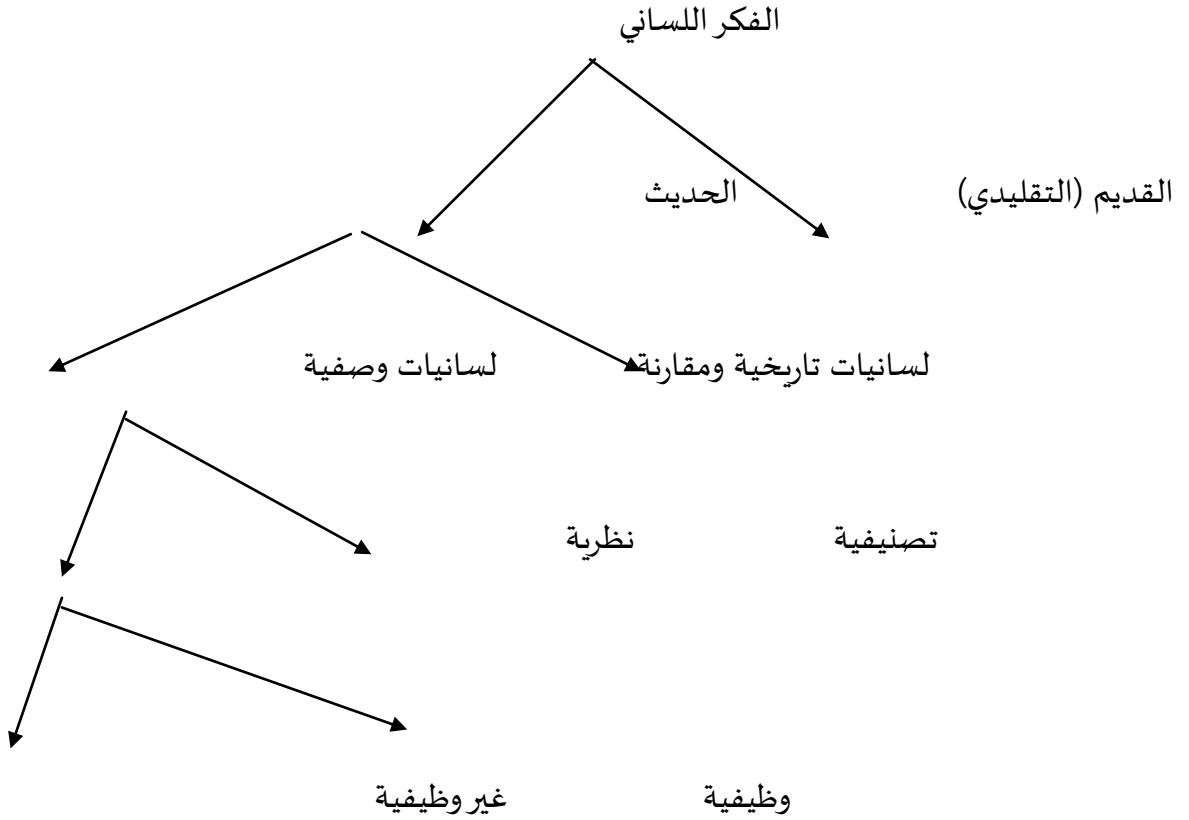

فالمنحى الشكلي الصوري يعني بدراسة النظام اللغوي معزولا عن السياق التواصلي الاجتماعي. إذ تنجز هذه الدراسات في مستويات اللغة المعروفة(صوتي، صرفي، تركيبي، دلالي)

والمنحى الوظيفي التداولي اهتم بدراسة اللغة في التواصل ضمن اطارها الاجتماعي، مما استدعى دراسة السياق الذي يجري فيه التلفظ بالخطاب اللغوي بدءا من تحديده، بمعرفة عناصره، ودور كل عنصر منها في تشكيل الخطاب وتأويله، وكذلك دراسة افتراضات المرسل عند انتاج خطابه ووسائله وأهدافه ومقاصده. ويمثل هذا الاتجاه : التداولية، النحو الوظيفي، تحليل الخطاب.

-الفرق بين النظريات الوظيفية والغير الوظيفية :

تتقاسم النظريات الوظيفية وغير الوظيفية مجموعة من الخصائص إلا أن ما يخالف بينهما أكثر مما يؤلف بينهما.

أ-وجوه الائتلاف :

أ - تسعى جميع النظريات اللسانية لوصف خصائص اللغات الطبيعية بمعنى أن جميع هذه النظريات تتخذ موضوعا لها اللسان الطبيعي.

ب-لا تقف هذه النظريات عند الوصف الصرف للظواهر اللغوية بل تتعداه إلى محاولة تفسير هذه الظواهر.

ج- تستهدف هذه النظريات استكشاف الخصائص الجامعة بين اللغات الطبيعية على اختلاف أنماطها أي وضع نحو كلي تتفرع عنه "الأنحاء الخاصة" المقترحة لوصف كل لغة على حدة .

د- تصوغ كل نظرية نموذجا صوريا تفترض فيه أنه يكفل التمثيل الملائم للظواهر الموصوفة

هـ- الأنحاء التي تصوغها جميع هذه النظريات أنحاء "قدرة" وليست أنحاء "إنجاز" : تستهدف النظرية وصف "قدرة" المتكلم أي معرفته للغة التي تمكنه من "الإنجازات " في مواقف تواصلية معينة.

ب-وجوه الاختلاف :

1-وظيفة اللّغة في النّظريّات غير الوظيفيّة هي التّعبير عن الفكر، في حين نجد أنّ النّظريّات الوظيفيّة ترى فيها وسيلة للتّواصل الاجتماعي.

2- ترى النّظريّات الوظيفيّة أنّ بنية اللّغات لا يمكن أن ترصد خصائصها إلا إذا ارتبطت بوظيفة التواصل، خلافا للنظريات غير الوظيفيّة التي ترى في بنية اللّغة نسقا مجردا. يمكن وصف خصائصه بمعزل عن وظيفته. (أو مجموعة من الجمل المجردة) يؤدي وظائف متعددة أهمها وظيفية "التعبير عن الفكر"

3- -قدرة المتكلم/ السّامع عند غير الوظيفيين هي معرفته للقواعد اللغوية (الصّوتية، والتّركيبية، والدّلالية)، أما عند الوظيفيّين فهي معرفة المتكلّم لقواعد اللّغة ولكيفيّة استثمارها في العمليّة التّواصليّة. فالقدرة، إذن، قدرة تواصليّة (تشمل هذه القدرة مختلف قواعد اللّغة (الصوتية، والتركيبية، والدلالية) مضافا إليها القواعد التّدوالية.

4-يتعلم الطفل حسب اللغويين غير الوظيفيين نحو اللغة مستعينا بالمبادئ التي فطر عليها ويتعلم، حسب اللغويين الوظيفيين النسق الثانوي خلف اللغة واستعمالها، أي أن العلاقات القائمة بين الأغراض التواصلية والوسائل اللغوية التي تتحقق بواسطتها.

5- المستوى التّداولي في النّظريّات الوظيفيّة يحتل داخل النّحو موقعا مركزيّا، حيث إنّه يحدّد والمستوى الدّلالي الخصائصَ الممثّلَ لها في المستوى التركيبي الصّرفي، أمّا في النّظريّات غير الوظيفيّة، إذا وجد، فهو لا يقوم إلى جانب المستوى الدّلالي إلا بدور التّأويل.

3- النظريات الوظيفية:

هي جميع النظريات التي تنظر إلى اللغة من جانبها الوظيفي التداولي، فهي النظريات التي تنظر للغة باعتبار وظيفتها الأساسية وهي إتاحة التواصل بين المتخاطبين، علاوة على النظر إليها كظواهر تركيبية تداولية، تربط الكلام بشروط استعماله.

ومن أولى هذه النّظريّات نظريّة الوجهة الوظيفيّة للجملة المنبثقةُ عن مدرسة براغ، مرورا بالمدرسة السياقية للإنجليزي فيرث، وصولا إلى أعمال الهولندي سيمون ديك وتأسيسه لنظرية النحو الوظيفي.

أ - مدرسة براغ:

تأسست مدرسة براغ عام 1926 ،حيث تم تشكيل ما عرف باسم حلقة براغ اللسانية برئاسة الباحث اللساني التشيكي فيلام ما ثيسيوس و ذلك بمساعدة مجموعة من اللغويين أمثال: التشيكي ترانكا (B.tranka) ،ومن اللغويين الروس : كارسفسكي، و تروبتسكوي و رومان جاكبسون. وت قوم مدرسة براغ اللسانية على عدة مبادئ أو مرتكزات أساسية في البحث اللساني، ومن أهمها ما يلي:

-التركيز على الجانب الوظيفي في اللغة ودراستها: فاللغة واقعة اجتماعية أي ظاهرة طبيعية ذات واقع مادي، فهي تتصل بعوامل خارجية منها ما يتصل بالسامع ومنها ما يتصل بالموضوع الذي يدور حوله الكلام، و عليه من الضروري التمييز بين لغة الثقافة و لغة الأدب و لغة الشارع.

-ضرورة دراسة العلاقة بين البنية اللغوية والمظاهر العقلية والنفسية الإنسانية التي توصلها هذه البنية.

- الإقرار بالاختلاف الموجود بين اللغة المنطوقة واللغة المكتوبة، فلكل واحدة منها خصائصها المميز، وعليه من الضروري دراسة العلاقة الرابطة بينهما دراسة علمية.

- استثمار مفاهيم سوسير في الدراسة الوظيفية للصوت اللغوي، نحو التقابل النظام العلاقات التركيبية و الاستبدالية، ثنائية اللغة و الكلام...الخ

وقد اهتم علماء مدرسة براغ بالجانب الوظيفي للغة، فنجد تروبتسكوي اهتم بالفونيم ووظائفه، ما أدى إلى ظهور الفونولوجيا الوظيفية، ورومان جاكبسون اهتم بوظائف اللغة وحدد ستة وظائف للغة بحسب عدد عناصر دورة التواصل عنده. وأندري مارتيني الذي اهتم بالجانب الوظيفي للوحدات اللغوية داخل التركيب، واعتماده الوظيفة الأساسية للغة هي التواصل.

ب -النظرية السياقية

أما النظرية السياقية لفيرث فقد تبنت مجموعة من المبادئ وهي:

1- رفض ثنائيات دي سوسير التي تجعل مجال علم اللغة النظام (في وجوده الذهني)، ونتيجة لذلك وصف اللغة على أنها نشاط معنوي في سياق اجتماعي معين.

2- التركيز على المكون الاجتماعي للغة بدل الجانب التجريدي الذهني، فقد رأى أن اللغة ينبغي أن تدرس بوصفها جزءا من المسار الاجتماعي، أي شكلا من أشكال الحياة الإنسانية، وليس بوصفها مجموعة من العلامات الاعتباطية أو الإشارات.

3- دراسة اللغة وفق بيان العلاقة بين اللغة والمجتمع، ومن منطلق نظرته هذه إلى اللغة؛ أي أنها وسيلة التواصل الاجتماعي واستحالة الاستغناء عنها في فهم المعاني المتعددة الناتجة عن المواقف الاجتماعية المتعددة، درس مكوناتها وفق مكونات اجتماعية بحتة، وذلك بتركيزه على مختلف العلاقات التي يمكن أن تربط اللغة بالمجتمع.

ج- نظرية النحو الوظيفي:

ترجع أصول هذه النظرية إلى مدينة أمستردام الهولندية، مع مؤسسها سيمون ديك، من خلال أبحاثه التي رسم بها الإطار النظري والمنهجي العام للنظرية، حيث قدم الصياغة الأولية العامة للنحو الوظيفي سنة 1978. وقد تمكنت أن تؤسس لنفسها مكانة علمية متميزة. بين النظريات اللسانية المعاصرة بصفة عامة، والنظريات النحوية بصفة خاصة.

وكان لهذه النظرية نماذج كثيرة متعاقبة، وانتقلت من امستردام إلى أقطار أخرى كبلجيكا، واسبانيا، وانجلترا، ودخلت العالم العربي عبر جامعة محمد الخامس بالرباط في المغرب على يد الباحث احمد المتوكل، لتنتقل إلى بقية البلاد العربية كالجزائر، وتونس، والعراق....

ويعود سبب انتشارها إلى سدها لثغرات خلفتها النظريات الصورية (غير وظيفية) في محاول مثل ملابسات الخطاب، ظروف إنتاجه، سياق الحال....، معتمدة في ذلك تصف الظواهر اللغوية وتفسيرها.

مفهوم الوظيفة :

تم التمييز بين مفهومين للوظيفة، مفهوم عام ومفهوم خاص.

1 - الوظيفة بوصفها دورا تقوم به اللغة ككل (التواصل).

2 - الوظيفة بوصفها علاقة تركيبية أو دلالية أو تداولية تقوم بين مكونات الجملة.

فالمفهوم الأول يقول فيه أحمد المتوكل :" ويقصد به الغرض الذي تُسخَر الكائنات البشرية للغات الطبيعية من أجل تحقيقه."

والمفهوم الثاني يقول فيه:" فإذا دل مصطلح الوظيفة على علاقة فالمقصود العلاقة القائمة بين مكونين أو مكونات في المركب الاسمي أو الجملة". المقصود هو العلاقة الموجودة بين مكونات الجملة والأدوار التي تؤديها هذه المكونات في ما بينها، في حين أن الدور يخص اللغة بوصفها نسقا كاملا..

وما استهدفه النحو الوظيفي في اتصافه بالوظيفية هو رصد العلاقة الموجودة بين مكونات البنى اللغوية التواصلية، وعليه فإنه ينطبق عليه المفهوم الثاني.

الأسس المنهجية لنظرية النحو الوظيفي:

من المبادئ المنهجية الأساسية المعتمدة في هذه النظرية:

- وظيفة اللغات الطبيعية (الأساسية) هي التواصل.
- موضوع الدرس اللساني هو وصف وتفسير " القدرة التواصلية" للمتكلم والمخاطَب.
- النحو الوظيفي نظرية في التركيب والدلالة، منظورا إليهما من وجهة نظر تداولية.
- يجب أن يسعى الوصف اللغوي الطامح للكفاية إلى تحقيق أنواع ثلاثة من الكفايات تشكل الكفاية التفسيرية. وهذه الكفايات هي:

2-الكفاية التداولية: يعرفه سيمون ديك: على النحو الوظيفي أن يستكشف خصائص العبارات اللغوية المرتبطة بكيفية استعمال هذه العبارات وأن يتم هذا الاستكشاف في إطار علاقة هذه الخصائص بالقواعد والمبادئ التي تحكم التواصل اللغوي.يعني هذا أنه يجب أن لا نتعامل مع العبارات اللغوية على أسا أنها موضوعات منعزلة بل على أساس أنها وسائل يستخدمها المتكلم لإبلاغ معنى معين في إطار سياق تحدده العبارات السابقة وموقف تحدده الوسائط الأساسية لموقف التخاطب."

فالنحو الوظيفي لا يقتصر على القواعد التي تضمن سلامة بناء الجمل أو النصوص فحسب بل تعني بالقدر نفسه برصد القواعد والشروط اللازمة لجعل تلك الجمل أو النصوص مقبولة وناجحة وملائمة للموقف التبليغي الذي تكون مسرحا له.

2-الكفاية النفسية: يعرفها سيمون ديك كالتالي:" تنقسم النماذج النفسية بطبيعة الحال إلى نماذج إنتاج ونماذج فهم. في حين تحدد نماذج الفهم كيفية تحليل المخاطب للعبارات اللغوية وتأويلها.

وعلى النحو الوظيفي الذي يروم الوصول إلى الكفاية النفسية أن يعكس بطريقة أو اخرى ثنائية الانتاج/ الفهم هذه"

فالحديث هنا عن العمليات النفسية التي يقوم بها الذهن أثناء القيام بالعملية التواصلية، في كلا الطرفين: إنتاج المتكل للخطاب وفهم وتحليل المُخاطب له وتأويله.

وصيغت نماذج النحو الوظيفي على أساس أن إنتاج الخطاب ينطلق من القصد إلى النطق عبر الصياغة.

قصد ـــــ صياغة ـــــ نطق

3- **الكفاية النمطية** : يطمح النحو الوظيفي إلى أ، ينطبق على أكبر عدد ممكن من اللغات الطبيعية، ذات البنى اللغوية المتباينة، فيرصد ما يؤالف بين هذه المتباينة نمطيا وما يخالف بينها.

النحو الوظيفي: هو النحو الذي لا يقتصر على الدور الذي تلعبه الكلمات والجملة (أي الوظائف التركيبية أو النحوية : كالفاعل والمفعول) لأن هذه الوظائف لا تمثل إلا جزءا من كل تتفاعل مع وظائف أخرى مقامية (الوظائف

الدلالية والتداولية). بحيث تترابط الخصائص البنيوية للعبارات اللغوية بالأغراض التبليغية التي تستعمل هذه العبارات وسيلة لبلوغها.

فالنحو الوظيفي هو ذلك الجهاز المركب من محصلة كل هذه الوظائف (التركيبية والدلالية والتداولية)، فهو تلك النظرية القائمة على أن بنية الجملة تخضع إلى حد كبير للوظيفة التواصلية التي جاءت لتأديتها.

1 - مراجع المحاضرة:

- أحمد المتوكّل، اللسانيات الوظيفية (مدخل نظري)،
- أحمد المتوكل، المنهج الوظيفي في البحث اللساني.
- علي ايت أوشان، اللسانيات والبيداغوجيا(نموذج النحو الوظيفي).
- يحي بعيطيش، نحو نظرية وظيفية للنحو العربي.
- الزايدي بودرامة ،النّحو الوظيفي والدّرس اللّغوي العربي دراسة في نحو الجملة.

مفهوم التداولية ونشأتها

تطورت التداولية في الولايات المتحدة الأمريكية وانجلترا بسبب الدور الذي اضطلعت به الاتجاهات التحليلية في الفلسفة من جهة، ومن جهة أخرى بسبب ما خلفته النظرية التوليدية التحويلية لتشومسكي، الذي أعطى الأسبقية للقدرة (الكفاية اللغوية) على الانجاز (الأداء الكلامي) ، على أساس أن موضوع هذه النظرية هو القدرة المستترة التي يمتلكها مستعمل اللغة، والتي تتكون من معجم ونسق من القواعد النحوية، وقد حاول تشومسكي الحفاظ على استقلالية النحو باعتباره قدرة ذهنية، وبذلك توقف النحو التوليدي عند المكون الدلالي، وعدم تجاوز ذلك إلى مستوى استعمال وتوظيف اللغة.

كل هذا فتح الباب أمام نظريات تطعن في مصداقية صورنة اللغة. ونتيجة لذلك نلاحظ عند مطلع السبعينات من القرن العشرين، أن النحو التوليدي بدأ يفقد سيطرته على الدرس اللساني، حيث بدأت تنافسه مدارس واتجاهات جديدة لا تفصل اللغة عن مستعمليها..

كما استطاعت التداولية أن تعيد النظر في مجموعة من القضايا التي كان يرتكز عليها البحث اللساني، من بينها مفهوم اللغة Langage والكلام عند دي سوسير، وإقصائهما من البحث اللساني باعتبار الكلام ظاهرة فردية، واللغة ظاهرة غير متجانسة، ومن ثم لا يمكن أن تكون موضوعا صالحا للدراسة اللسانية.

فالمقاربة التداولية جاءت لتمد الجسور نحو لسانيات جديدة، وهي لسانيات التلفظ (لسانيات الكلام)، مع كل من بنفنيست Benveniste وأوستن Austin. ففي إطار التداولية لم يعد التمييز قائم بين اللسان باعتباره نسقا تجريديا؛ والكلام باعتباره تحققا فرديا. ولا بين الكفاية اللغوية والأداء الكلامي، بل انصب الاهتمام على العلاقة القائمة بين الملفوظ وعملية التلفظ، أي بين نتيجة القول وفعل القول ذاته.

تعريف التداولية:

يعود أصل المصطلح الفرنسي pragmatique، والانجليزي pragmatics، إلى الأصل اليوناني pragmaticus من الجذر pragma، والتي تعني الفعل أو الحدث .action.

واستعمل في الميدان العلمي بداية من القرن 17م، وصار يدل على كل ما له علاقة بالفعل أو التحقق العملي، وكل ما له تطبيقات ذات ثمار عملية أو نفعية.

عرف الأمريكي تشارلز موريس عام 1938 التداولية بأنها: "دراسة العلاقة الموجودة بين العلامات ومستعمليها"، وجعلها جزءا من السيميائية وأحد مكوناتها؛ التي تعالج العلاقة بين العلامات ومستعمليها". وهي تمثل عنده جزء من نظرية العلامة التي تتكون من ثلاثة أجزاء: التركيب، والدلالة، والتداولية.

غير أن هذا التعريف الواسع يتجاوز المجال اللساني إلى السيميائي، والمجال الإنساني إلى الحيواني والآلي.

هناك تعريف أخر قدمه جيوفري ليتش Leitch تعريفا لما تهدف إليه التداولية فيقول: "التداولية هي دراسة المعنى في علاقته بظروف الكلام، وحيثيات استعماله حيث اللغة نسق تواصلي." ومفهوم ظروف الكلام يقوم عنده على خمسة أسس:

- - المرسلون.
- - سياق الملفوظ.
- - هدف أو أهداف الملفوظ.
- - الملفوظ باعتباره شكلا من الفعل أو النشاط.
- - الملفوظ باعتباره نشاطا شفاهيا.

فالمتكلم يمتلك نية معينة للكلام، يعرف ما سيقوله، وما هو التأثير الذي سيحدثه بكلامه في المخاطب، ومن أي موقع يتكلم، ويعرف وضع المخاطب والسلوك المتوقع عنه.

كما تعتبر محاضرات بول غرايس التي ألقاها في جامعة هارفارد سنة 1967 (والتي جمعت ونشرت عام 1989). نقطة الانطلاق لدراسة التداولية حيث يرى أن الكثير من الألفاظ لن تجد تفسيرها في المنهج الدلالي، ولكن في منهج تداولي. ويرى غرايس أن ما يميز التفسير التداولي هو طبيعته الاستدلالية. حيث يعتمد السامع بالتوصل إلى استدلالات عن المعنى الذي قصده المتكلم اعتمادا على شيئين:

- معنى ما قاله المتكلم
- الافتراضات المسبقة أو السياقات والمبادئ التواصلية العامة التي يحرص المتكلم عادة على اتباعها أثناء المحادثة، وبهذا يصل السامع إلى تضمينات ما قاله المتكلم.

والتداولية تحاول الإجابة عن مجموعة من الأسئلة هي:

- من يتكلم وإلى من يتكلم؟
- ماذا نقول بالضبط حين نتكلم؟
- ما هو مصدر التشويش والإيضاح؟
- كيف نتكلم بشيء، ونريد قول شيء آخر؟

مفهوم التداولية عند العرب :

لغة:

يقول ابن منظور: تَداوَلنا الأمرَ: أخذناه بالدُّوَل، وقالوا دَوالَيكَ أي مُداوَلةً على الأمر... وتداولتهُ الأيدي أخذته هذه مرَّة وهذه مرَّة. وأدل الشيء: جعله مُتداولا، دَاولَ كذا بينهم، جعله متداولا تارة لهؤلاء وتارة لهؤلاء.

والتداول من تداول يتداول وجذره - دَولَ- وهو على صيغة التجاوز، وفيه الممارسة والتفاعل أيضا، وهذا واضح من خلال مادته المعجمية، إلا أن هذه المادة تنسحب على تعميم كبير من النَّكِرات - أمر؛ شيء...- هذه النكرات التي يمكن أن تستبدل باللغة والخطاب، لتفيد بعض التخصص الذي نرجوه. ومن ذلك نقول تداول اللغة: أي استعملها.

وعلى هذا الأساس استعملت كلمة تداولية مشتقة من فعل تَداولَ، وهو يفيد معنى ما تناقله الناس وأداروه فيما بينهم.

وانطلاقا من المعنى اللغوي يمكن استعمال مصطلح التداولية كمقابل للمصطلح الأجنبي، وذلك لأنها تفيد معنى الممارسة، كما تفيد معنى التفاعل في الخطاب، وكل ذلك في إطار الدلالة والتداول على السواء.

هناك العديد من المقابلات العربية لـ pragmatique هي: البراغماتية، والبراغماتيك، البرجماتية والبراجمتيك، وهي نقل حرفي للمقابل الأجنبي، ونجد: التداولية، والمقامية، والوظيفية، والسياقية، والذرائعية، والنفعية، علم التخاطب.....

واضع مصطلح "التداولية" كمقابل للمصطلح الأجنبي هو طه عبد الرحمن فيلسوف ولساني مغربي. واستعمله أحمد المتوكل ومسعود صحراوي، واستعمل مصطلح علم التخاطب عبد الرحمن حاج صالح، ومحمد علي يونس.

اختار الفيلسوف اللساني المغربي طه عبد الرحمن مصطلح التداوليات مقابلا لـ: pragmatique؛ يقول في كتابه في أصول الحوار وتجديد علم الكلام: "وقد وقع اختيارنا منذ 1970 على مصطلح "التَداوليات" مقابلا للمصطلح الغربي "براغماتيكا"، لأنه يوفي المطلوب حقه، باعتبار دلالته على معنيي "الاستعمال" و"التفاعل" معا، ولقي منذ ذلك الحين قبولا من لدن الدارسين الذين أخذوا يدرجونه في أبحاثهم."

ومن أهم أعمال طه عبد الرحمن في المجال التداولية في كتابه "في أصول الحوار وتجديد علم الكلام"؛ حيث يستند إلى المنطق واللسانيات في دراسة التراث، واللسانيات في نظره ثلاث مجالات:

الدَّاليات: ويقصد بها الدراسات التي تختص بوصف "الدال" الطبيعي في نطقه وصوره وعلاقاته؛ وبهذا تشمل الدراسات العاكفة على الدال الطبيعي، وتمثلها العلوم الثلاثة: الصوتيات، الصرفيات، والتركيبيات.

الدلاليات: هي الدراسات التي تختص بوصف العلاقات التي تجمع بين "الدوال" الطبيعية و"مدلولاتها" سواء أكانت تصورات ذهنية أم أعيانا في الخارج.

التَّداوليات: تشمل الدراسات الواصفة لعلاقة الدوال الطبيعية ومدلولاتها مع الدالين بها، وأبواب هذا القسم ثلاثة: أغراض الكلام ومقاصد المتكلمين وقواعد التخاطب.

يعرف محمود محمد نحلة التداولية : "هي دراسة اللغة في الاستعمال أو في التواصل؛ لأنه يشير إلى أن المعنى ليس متأصلا في الكلمات وحدها، ولا يرتبط بالمتكلم وحده، ولا السامع وحده، فصناعة المعنى هي تداول اللغة بين المتكلم والسامع في سياق محدد (مادي، واجتماعي، ولغوي) وصولا إلى المعنى الكامن في كلام ما."

التداولية هي دراسة اللغة قيد الاستعمال أو الاستخدام، بمعنى دراسة اللغة في سياقاتها الواقعية، لا في حدودها المعجمية أو تراكيبها النحوية، هي دراسة الكلمات والعبارات والجمل كما نستعملها ونفهمها ونقصدها في ظروف ومواقف معينة، لا نجدها في القواميس والمعاجم، ولا كما تقترح كتب النحو التقليدية

<u>الفرق بين التداولية وعلم الدلالة:</u>

التداولية هي دراسة كيف يكون للمقولات معان في المقامات التخاطبية ويتميز عن علم الدلالة الذي يدرس المعنى وفقا للوضع فقط وبمعزل عن السياق، والمقامات التخاطبية.

ومن بين الفرق بين علم الدلالة والتداولية،هو أن الأول يدرس المعنى، والثاني يدرس الاستعمال.

كما أن الفرق بين علم الدلالة والتداولية، يتصل بالفرق بين الجملة والمقولة، وهي فرق ناشئ عن التمييز بين اللغة والكلام، فالجملة (التي هي كيانات لغوية مجردة)تنتمي إلى اللغة،وتنتمي المقولات (التي هي تجليات فعلية وتحققات وتجسدات عملية للجمل) إلى الكلام، فمعاني الجمل موضوع علم الدلالة، ومعاني المقولات هي موضوع التداولية،

الفرق بين المعاني اللغوية ومقاصد المتكلمين: المعاني اللغوية هي معان وضعية تفهم من مفردات اللغة، وتراكيبها، منت اهتمامات علم الدلالة، لأن استنباطها لا يحتاج إلى عناصر خارج البنى اللغوية. أما مقاصد المتكلمين فلا يمكن التوصل إليها إلا بمعرفة السياقات التي قيل فيها الكلام، ومعرفة المرسل والمستقبل (المخاطب والمخاطب) وإعمال القدرات الاستنتاجية التي يمتلكها المخاطب عند التعامل مع الكلام .

ومع ظهور النظريات التداولية التي ارتبطت بدراسات كل من أوستن Austin وسورل وغرايس Grice وغيرهم من التداوليين، تراجع دور المنطق في تحليل الخطاب اللساني، على أساس أنه كان يهتم بالتحليل الشكلي للغة. وبدأ الاهتمام منصبا على تحليل الأقوال باعتبارها أفعالا مرتبطة بالوقائع الخارجية، بمعنى بدأ الاهتمام بالكلام العادي في اللغة اليومية.

و على هذا الأساس تمكنت هذه النظريات من إرساء أسسها وطورت آليات اشتغالها؛ مراعية بذلك البعد الداخلي والخارجي في اللغة، حيث اهتمت بالعوامل الخارجية التي تتحكم في عمليات التخاطب.

والتداولية ليست تخصصا منغلقا على ذاته، بل اقتحمت العديد من الموضوعات التي كانت تُصنف ضمن موضوعات الفلسفة التقليدية مثل: الأفعال اللغوية والاستلزام الحواري.

الأفعال اللغوية عند أوستين:

يرى الفلاسفة بأننا نستعمل اللغة لوصف الواقع، لذلك تظل الجمل خاضعة لمعيار الصدق والكذب، فتكون الجمل صادقة إذا طابقت الواقع، وكاذبة إذا خالفته وذلك ما يراه البلاغيون، ففي مبحث الخبر والإنشاء لدى البلاغيين العرب مثلا نلاحظ أن الخبر كلام يحتمل الصدق أو الكذب ويصح أن يقال لصاحبه صادق أو كاذب .

غير أن هناك العديد من الجمل التي لا تخضع لمعيار الصدق ولا معيار الكذب، كما لا تصف العالم، بقدر ما تطمح لتغييره، لذلك ميز أوستين بين نوعين من الملفوظات (الأقوال)، فقد أنكر أوستين أن تكون الوظيفة الوحيدة للعبارات الاخبارية لوصف خال الوقائع وصفا إما يكون صادقا أو كاذبا. وميز بين نوعين من العبارات التي تكون أفعال منجزة، الأولى تخبر وقائع العالم الخارجي يمكن الحكم عليها بالصدق أو الكذب، والثانية تنجز أفعالا وهي لا تحتمل صدقا ولا كذبا:

1 - الملفوظات التقريرية / الوصفية: وهي الأقوال التي تصف حالا معينا لشيء أو شخص، وقد سماها العرب بالأساليب الخبرية، وهي أن "الكلام إن احتمل الصدق والكذب لذاته بحيث يصح أن يقال لقائله إنه صادق أو كاذب، سمي كلاما خبريا، والمراد بالصادق ما طابقت نسبة الكلام فيه الواقع، وبالكاذب ما لم تطابق نسبة الكلام فيه الواقع"

2 - الأقوال الإنشائية /الانجازية: فهي أقوال لا تصف ولا تخبر ولا تمثل ولا هي خاضعة لمعيار التصويب، إن ميزتها الأساسية تكمن في أن التلفظ بها يساوي تحقيق فعل الواقع. مثال:

أعلن الجلسة مفتوحة

آمرك بفتح الباب

أتحداك على صعود الجبل

والأقوال الانجازية تمتاز بمايلي:

1 - من الضروري أن يكون الفعل المحوري للملفوظ أنجازيا (وعد، حذر، التمس،....) مبنيا للمعلوم.

2 - من الضروري أن يسند الفعل المحوري لضمير المتكلم.

3 - من الضروري أن يرتبط الفعل المحوري بالزمن الحاضر.

في المرحلة الأولى من تأسيس نظرية الأفعال اللغوية عند أوستين ، ميز بين الأفعال التقريرية والأفعال الإنجازية، وفي المرحلة الثانية ميز بين ثلاثة أنواع من الأفعال اللّغويّة، إذ يرى أنّ لكلّ فعل لغويّ ثلاث خصائص هي (فعل دالّ، لفظيّ) و (فعل إنجازيّ، وظيفيّ) و (فعل تأثيريّ)

أ - الفعل اللّفظي (الفعل القولي): إنه فعل لقول شيء ما يراعي فيه قواعد اللغة، ويعني أداء التّعبير، وهو التّعبير الواقعيّ، ومعناه الظّاهريّ المكوّن من أصوات تنتظم في تركيب نحويّ صحيح له معنى محدّد . ويتمثل في التلفظ بجمل مفيدة ذات بناء نحوي صحيح ينتج عنه المعنى الأصلي.

ب - الفعل الإنجازي: يراد به الحدث الذي يقصده المتكلم بالجملة كالأمر والتحذير، والاعتراض، والموافقة، والنصح وغيرها، وهو ما يؤدّيه الفعل اللّفظيّ من معنى إضافيّ يكمن خلف المعنى الأصليّ.

نرى (التّعيين، الحكم، والوعد) أفعالا لفظيّة وفي الوقت نفسه أفعالا إنجازيّة . والفرق بين الفعل الأول والفعل الثاني، هو أن الثاني قيام بفعل ضمن قول شيء في مقابل القيام بفعل هو قول شيء.

ج - الفعل التأثيري: ويمثّل الأثر الواقعيّ للفعل على السّامع، كأن يكون إقناعا أو تخويفا وتقبل النصيحة، أو جعل شخص ما يقوم أو يدرك شيئا محدّدا عن قصد منه أو عن غير قصد . وهذا النوع من الأفعال مفهوم من الخارج، ومن قرائن الأحوال.

ويقصد به الأثر الذي يحدثه الفعل الانجازي في السامع، سواء أكان تأثيرا جسديا أو فكريا أو شعوريا. (اتخاذ موقف، تغيير رأي، القيام بعمل ما...)

<u>الأفعال الإنجازيّة:</u>

واستنادا إلى تعريف أوستين ووصفه الأوّلي، فإنّ فكرة الأفعال الإنجازيّة، يمكن توضيحها من خلال قوله: "حينما نقول شيئا، فإننا في الحقيقية نقوم بفعل شيء" ومثال ذلك: حين يطلب شخص من شخص آخر بأن يذهب، فإنه يقول "اذهب" . أو حينما يقول الأب لمن أتى يخطب ابنته "قبلتك زوجا لابنتي". فهو هنا يقوم بفعل إيقاعي للزواج من خلال النطق وحسب.

وقسمها إلى خمسة أنواع:

- **الأفعال الحكمية:** تشمل أفعالا تعكس قدرة المتكلم على إصدار الأحكام حسب موقعه الاجتماعي، ووضعه الاعتباري كان يكون قاضيا أو حاكما، ومن ذلك مثلا: أعترض، أعلن، صرح، أدان، برأن وافق، أتهم ...
- **الأفعال التنفيذية:** تشتمل أفعالا تفضح عن قدرة المتكلم على اتخاذ القرارات وإصدار الأوامر، والتأثير على الآخرين مثل: وافق، حذر، نصح، زوّج، سمّى، سمح،....
- **الأفعال التعهدية:** وتشمل أفعالا يتعهد فيها المتكلم بفعل ما، مثل: التزم، تعهد، وعد، وافق، عزم، نوى، تعاقد،...
- **طبقة الأفعال السلوكية:** وتشمل أفعالا دالة على سلوك اجتماعي وتصرفات مثل: هنأ، لام، انتقد، تعاطف، رحّب، شكر، اعتذر،...

- **الأفعال العرضية:** وتشمل أفعالا يعرض فيها المتكلم وجهة نظر ويقدم حجة. مثل: استشهد، مثّل، نصّ، افترض، شهد، دحض، أثبت، ....

الاستلزام الحواري:

يلاحظ أثناء عملية التخاطب أن معنى العديد من الملفوظات إذا روعي ارتباطها بمقامات انجازها لا ينحصر فيما تدل عليه صيغها الشكلية إذ إنها تتطلب تأويلا دلاليا يتم فيه الانتقال من المعنى الصريح إلى المعنى الغير مصرح به ويسمى المعنى المستلزم حواريا. فهو الانتقال من المعنى الحرفي إلى المعنى الحقيقي الذي يقصده المتكلم. أو هو المعنى التابع للدلالة الأصلية للملفوظ.

فالاستلزام الحواري هو عبارة عن خرق احد المبادئ الحوارية والقواعد المتحكمة في الحوار اللغوي مع التشبث بمبدأ التعاون وهذا يستلزم معنى مقصودا يدركه المخاطب، بمعنى أن ما يرمي إليه المتكلم بشكل غير مباشر جاعلا مستمعه يتجاوز المعنى الظاهري لكلامه إلى معنى آخر، وهو مقصد المتكلم الذي يدركه المخاطب دون تصريح المتكلم به.

وهو يكشف عن الجانب الآخر من التواصل الذي يمكن تسميته بالتواصل غير المعلن ('التواصل غير المباشر)، بدليل أن المتكلم يقول كلاما ويقصد غيره، كما أن السامع يسمع كلاما، ويفهم منه غير ما يسمعه.

وقد لاحظ الفيلسوف الأمريكي بول غرايس أن اللغات الطبيعية يمكن في بعض المقامات أن تدل على معنى غير المعنى الذي يوحي به معناها الحرفي عند الناس في حواراتهم قد يقولون ما يقصدون، وقد يقصدون أكثر مما يقولون، وقد يقصدون عكس ما يقولون. وقد وجد غرايس حلا لهذا الإشكال في المبدأ التداولي الأول للتخاطب الذي أطلق عليه مبدأ التعاون. ويقصد به ذلك المبدأ الذي يرتكز عليه المرسل للتعبير عن قصده، مع ضمانة قدرة المرسل إليه على تأويله وفهمه، وصاغه على النحو التالي: "ليكن إسهامك في الحوار بالقدر الذي يتطلبه سياق الحوار، وبما يتوافق مع الغرض المتعارف عليه، أو الاتجاه الذي يجري فيه ذلك الحوار". مبدأ التعاون بين المتكلم والمخاطب يشتمل على الأربعة مبادئ فرعية هي:

مبدأ الكم: وقاعدته: اجعل إسهامك في الحوار بالقدر المطلوب من دون أن تزيد عليه أو تنقص منه. ، "خير الكلام ما قلّ ودلّ". وتتعلق بمقدار المعلومات أو كمّها، لا بصدقها أو ملاءمتها للموقف.

مبدأ الكيف: وقاعدته: لا تقل ما تعتقد انه غير صحيح، ولا تقل ما ليس عند دليل عليه (الصدق).

مبدأ المناسبة: ويتمثل بعلاقة الكلام بمقتضى الحال، وقاعدته ليناسب مقالك مقامك. ولتكن معلوماتك زمساهماتك ملائمة للحوار، فلا تخرج عن الموضوع.

مبدأ الطريقة أو الجهة: قاعدته كن واضحا ومحددا وتجنب الغموض وتجنب اللبس ورتب كلامك. وخاطب الناس على قدر عقولهم وتخصصاتهم وخلفياتهم المعرفية.

تحصل ظاهرة الاستلزام الحواري إذا تم خرق إحدى القواعد الأربعة السابقة.

مراجع المحاضرة:

باديس لهويمل. التداولية والبلاغة العربية. مجلة المخبر. جامعة محمد خيضر. بسكرة. العدد السابع. 2011

بهاد الدين محمد يزيد، تبسيط التداولية من أفعال اللغة إلى بلاغة الخطاب السياسي، دار شمس للنشر والتوزيع، القاهرة، ط:01، 2010

جواد ختام. التداولية أصولها واتجاهاتها.كنوز المعرفة. عمان. ط:01. 2016

خليفة بوجادي، في اللّسانيات التّداوليّة مع محاولة تأصيلية في الدّرس العربي القديم، بيت الحكمة. الجزائر. ط:01. 2009.

رضوان الرقبي. النظرية التداولية: المفهوم والتصور . صحيفة المثقف.www.almothaqaf.com

محمد محمد يونس علي، مقدمة في علمي الدلالة والتخاطب،دار الكتاب الجديد. بيروت. ط:01. 2004

محمود عكاشة. النظرية البراجماتية اللسانية (التداولية). مكتبة الاداب. القاهرة. 2012.